

Distr.: General
25 July 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٦٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات
الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب
والمسنين والمعوقين والأسرة

متابعة الذكرى السنوية العاشرة للجنة الدولية للأسرة وما وراءها والاحتفال بها

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد طلب القرار، ضم جملة أمور، إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. وعلى هذا الأساس، أعدت الأمانة العامة مذكرة شفوية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ أرسلت إلى جميع الدول الأعضاء. ويأخذ التقرير أيضا في الحسبان قرار الجمعية العامة ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر الذي يتناول أيضا الذكرى العاشرة للجنة الدولية للأسرة.

ويقدم هذا التقرير معلومات إضافية عن أعمال متابعة الاحتفال بالذكرى العاشرة للجنة الدولية للأسرة، موليا عناية خاصة للمعلومات المتعلقة بالأنشطة والخبرات ذات الصلة بمسائل الأسرة والمقدمة من الدول الأعضاء.

* A/60/150

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٣ ٥-١
ثانيا - الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة	٤ ٩-٦
ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمسائل الأسرة	٥ ٢٩-١٠
ألف - الإرادة السياسية والالتزام	٦ ١٤-١٢
باء - التنسيق على الصعيد الوطني	٦ ١٧-١٥
جيم - الإصلاحات القانونية	٧ ١٩-١٨
دال - جمع البيانات والبحث	٨ ٢٢-٢٠
هاء - توفير الخدمة الاجتماعية	٨ ٢٦-٢٣
واو - كشف العنف داخل الأسرة ومنعه	٩ ٢٨-٢٧
زاي - الإجراءات والمسائل ذات الصلة	١٠ ٢٩
رابعا - المتابعة من جانب برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة	١٠ ٣٤-٣٠
خامسا - مقترحات وتوصيات	١٢ ٣٥

أولا - مقدمة

١ - بعد سنوات عديدة من التحضير على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، جرى الاحتفاء بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في أوقات متباينة عدة وفي أماكن مختلفة شتى على مدى سنة ٢٠٠٤. ونظرا لأهمية مسألة الأسرة بالنسبة للدول الأعضاء، استمرت الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم مناسبات احتفالية تخليدا للذكرى السنوية العاشرة حتى بعد حلول سنة ٢٠٠٥. واستمرت بلدان العالم في منح الأولوية لمسائل الأسرة والرغبة في توطيد دورها المعترف به والجوهري باعتباره الخلية الأساسية للمجتمع.

٢ - وقد أُعدّ هذا التقرير كمتابعة للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة واستجابة للقرار ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها" الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في دورتها الستين. ويأخذ التقرير أيضا في الحسبان قرار الجمعية العامة ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الذي أقرته في جلستها العامة المخدلة للذكرى السنوية العاشرة.

٣ - وقد أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى جميع الدول الأعضاء تلتزم بتقديم معلومات تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الفعالة التي تهم الأسر، فضلا عن الأنشطة المنظمة فيما يتصل بالذكرى السنوية العاشرة. وقد تلقت الأمانة العامة إلى تاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥ ما مجموعه ٢٦ ردا من الحكومات على المذكرة الشفوية. ووصلت ردود من الأردن وأرمينيا وإندونيسيا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبوركينا فاسو وبوليفيا وبيرو وتايلند والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا والدانمرك والسنغال وعمان والفلبين وفيت نام وقطر وكولومبيا ولاتفيا وماليزيا والمكسيك وملديف ونيوزيلندا وهنغاريا والولايات المتحدة. وتُشكل الردود أساس هذا التقرير في معظمه. وكانت المعلومات التي قُدمت ضافية وكثيرة بحيث لا يسمح حجمها بتضمينها كلها في هذا التقرير. ولذلك، يُقدم هذا التقرير موجزا وتوليفة للإجراءات الحديثة التي اتخذتها الحكومات التي قدمت ردودا.

٤ - ويقدم التقرير أيضا معلومات مقتضبة عن أنواع الأنشطة التي نُفذت للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، وعن التَّهَجُّج المتَّبعة في مجال سياسات الأسرة وتوفير الدعم للأسر، على المستوى الوطني أساسا ويشمل التقرير على الخصوص الإجراءات المتخذة في المجالات ذات الاهتمام الخاص، بما فيها الحاجة إلى الإرادة السياسية والالتزام

وآليات التنسيق الوطني، والإصلاحات القانونية وجمع البيانات والبحث وزيادة توفير الخدمات الاجتماعية للأسر والكشف عن العنف الأسري واتقاؤه. وبعد استعراض موجز لأنشطة برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة، يقترح التقرير مجالات تُدرس مستقبلاً

٥ - ولاحظت الجمعية العامة أيضاً أن أعمال متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ستمثل جزءاً لا يتجزأ من جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية وبرنامج عملها المتعدد السنوات إلى غاية سنة ٢٠٠٦. وعليه، ينبغي أن يُنظر إلى هذا التقرير على أساس أنه مساهمة في أي عمل إضافي تقوم به لجنة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بمسائل الأسرة.

ثانياً - الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة

٦ - تُنظم عدد من الاجتماعات والمؤتمرات على الصعيدين الإقليمي والدولي احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تُوجت بالجلسة العامة الاستثنائية للجمعية العامة المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكان من بين المبادرات العديدة المتخذة ما يلي: الحلقة الدراسية الدولية العاشرة المعنونة "إقامة الشبكات بين منظمات المجتمع المدني، والمنتديات التفاعلية عبر الإنترنت"، التي نظمتها لجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، بتعاون مع الوزارة النمساوية المكلفة بالضمان الاجتماعي وحماية الأجيال والمستهلك، في فيينا يومي ٦ و ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ والمؤتمر المعني "بالأسر والتغيير والسياسات الاجتماعية في أوروبا" الذي نظّمته حكومة أيرلندا في دبلن، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ والمؤتمر الإقليمي بشأن خطة عمل للأسرة في أفريقيا، المعقود في كوتونو، بنن، يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ ومؤتمر الدوحة الدولي المعني بالأسرة، المعقود في الدوحة، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والقمة العالمية المعنية بالأسرة، التي نظمتها منظمة الأسرة العالمية في سانبا، الصين، في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٧ - ومع هذا، يظل الصعيدين الوطني والمحلي هما محطّ التركيز الأساسي لأنشطة الاحتفال بالذكرى. واحتفلت البلدان بالذكرى السنوية العاشرة على مدار سنة ٢٠٠٤ عن طريق طائفة واسعة من المناسبات والأنشطة. وقد تضمنت أحياناً الاحتفالات على المستويات السياسية الرفيعة إصدار إعلان رسمي بشأن الأسرة والذكرى السنوية العاشرة وقّعه رئيس البلد. وشملت احتفالات أخرى مناسبة احتفالية رئيسية مُنظمة في البرلمان. وقد أعطى الاحتفال باليوم العالمي للأسر في ١٥ أيار/مايو قوة دفع لعدد من الأنشطة. وخصصت بعض البلدان يوماً وطنياً للأسرة، وأعلن عن تخصيص أسبوع للأسرة في أحد البلدان.

٨ - وفي العديد من البلدان، أنشأ رؤساء الدول أو الحكومات آليات تنسيق وطنية للتحضير للذكرى السنوية العاشرة. وأنشئت في كثير من الأحيان آليات على المستوى الحكومي الرفيع، وشملت أحيانا العديد من الوزارات الوطنية تولت السلطة المعنية بشؤون الأسرة دورا رياديا في الإشراف عليها. وشملت العديد منها مشاركة نشطة للمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وكلفت الآليات الوطنية باستحداث وتنفيذ خطة وطنية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة، وزيادة وعي الجمهور بمسائل الأسرة، وتعزيز تقدير دور الأسر وتحديد المسائل ذات الأولوية لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها والقيام بأعمال متابعة لها.

٩ - وركز العديد من الأنشطة على الصعيدين الوطني والمحلي على زيادة وعي الجمهور بمسائل الأسرة الهامة وبالإسهامات التي تقدمها الأسر وأبانت وسائل الإعلام عن التزام خاص بالمسألة، عن طريق تنظيم مؤتمرات صحفية وإنتاج منشورات ومُلصقات وإصدار طوابع بريدية خاصة وإنشاء مواقع على الإنترنت. ونظم العديد من البلدان مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل شملت مسؤولين حكوميين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والجمهور، من أجل التوعية بالمسائل ذات الأهمية الوطنية الخاصة ومناقشتها. وتناولت الدراسات التحليلية والمنشورات قضايا تتعلق بظروف الأسرة أو مسائل بعينها تتعلق بالسياسات في مجال الأسرة.

ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمسائل الأسرة

١٠ - حثت الجمعية العامة في قرارها ١٤٧/٥٩ الحكومات على مواصلة اتخاذ إجراءات مستمرة على جميع الصعد بشأن قضايا الأسرة، بما في ذلك إجراء الدراسات والبحوث التطبيقية، لتعزيز دور الأسرة في تحقيق التنمية، ووضع تدابير ونهج ملموسة لمعالجة الأولويات الوطنية في التعامل مع قضايا الأسرة.

١١ - وتواصل الحكومات اعترافها بما للأسرة من أهمية لكونها الخلية الأساسية للمجتمع، وإقرارها بالدور الجوهرى الهام الذي تضطلع به الأسر في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ عليه. وينظر كل من الحكومات والمجتمعات والأفراد إلى الأسرة باعتبارها سبيل الناس الأول إلى العيش المشترك في ظل العطف والحنان والتكافل. ونتيجة لتلك الآمال المعقودة، ورغم البيئة الراهنة التي شهدت الأسر فيها تغييرات كبيرة ومتسارعة، أولت الحكومات مزيدا من التركيز على توثيق عرى الأسرة وتمكينها.

ألف - الإرادة السياسية والالتزام

١٢ - وتظل إحدى الخلاصات الهامة التي انتهت إليها السنة الدولية للأسرة، والتي جرى التأكيد عليها أثناء الاحتفال بذكرها السنوية العاشرة، هي الحاجة إلى الإرادة السياسية والالتزام بالإقرار بدور الأسرة وبتعزيز الأسر عن طريق وضع سياسات مُتسقة وفعّالة في مجال الأسرة. ويمكن للإقرار أن يكون في شكل بيانات رئاسية أو إعلانات بشأن الأسرة، كما هو الحال مثلا بالنسبة للفلبين والولايات المتحدة اللتين تُبرزان الالتزام السياسي وتضعان مبادرات سياسية للأسرة وتعملان على زيادة الوعي.

١٣ - ويمكن للإقرار أيضا أن يتجلى في إعادة تنظيم وزارة أو وزارات لإعطاء تركيز أكبر على مسائل الأسرة مثل ما حصل في الدانمرك التي أنشأت وزارة جديدة معنية بشؤون الأسرة والمستهلكين. وقد افتتحت بلدان أخرى مكاتب جديدة تُعنى بالمسائل المتصلة بسياسات الأسرة وذلك ضمن إحدى الوزارات القائمة، مثل حالة بيرو التي أنشأت مكتبا معنياً بالأسرة والمجتمع المحلي داخل وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية. وأنشأ الأردن المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي كلف بوضع سياسات وخطط تتعلق بالأسرة وتنفيذها، وبالاتشارك في متابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بالطفولة للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤. مع جميع الأطراف المعنية. وأنشأت الجمهورية العربية السورية مؤخرا اللجنة السورية لشؤون الأسرة لزيادة قدرة الأسرة على المشاركة في جهود التنمية البشرية.

١٤ - ويمكن أيضا للبلدان أن تُعرب عن التزامها عن طريق سنّ وإقرار سياسة رسمية للدولة في مجال الأسرة أو خطة عمل أو برنامج للنهوض بالأسرة. ومن بين البلدان التي أقرت حديثاً، أو استكملت سياسات رسمية للدولة، هناك أرمينيا وبيرو والفلبين ولاتفيا وماليزيا وملايف.

باء - التنسيق على الصعيد الوطني

١٥ - وهناك خلاصة عامة من الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة تتمثل في الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً في وضع سياسات الأسرة التي تُوحّد وتُنسق إجراءات مختلف الوزارات الحكومية باسم الأسرة. ونظراً لأن مسائل الأسرة وشواغلها تشمل قطاعات متعددة، ولا يمكن في الغالب أن تتولى وزارة تسويتها بمفردها، فمن المهم أن يُعهد إلى آلية تنسيق وطنية بالولاية والاختصاص اللازمين لاستنهاض مختلف الأطراف المعنية، داخل الحكومة وخارجها وإشراكها في عملية تشاور وتنسيق فيما بين القطاعات.

١٦ - ويمكن توحيد السياسات والإرادة السياسية من خلال إقرار سياسة متعددة القطاعات للدولة في مجال الأسرة أو خطة عمل أو برنامج حيثما يكون التنفيذ بإشراف آلية تنسيق وطنية. وتخطط بوركينا فاسو ما بين المدين المتوسط والطويل لوضع خطة عمل وطنية للنهوض بالأسرة وتنفيذها، وقد بدأت فعلا في إنشاء لجنة وطنية لهذا الغرض. وأنشأت نيوزيلندا في سنة ٢٠٠٤، لجنة الأسر وهي كيان ملكي تموله الحكومة يعمل مدافعا مُخلصا عن مصالح الأسر في نيوزيلندا. وتعكف جنوب أفريقيا على وضع اللمسات الأخيرة على سياسة وطنية مشتركة بين القطاعات في مجال الأسرة لتوثيق عُرى الأسرة والمحافظة عليها، وتيسير توفير الخدمات المتكاملة للأسر على جميع المستويات الحكومية وتسهيل توفير وتوزيع الموارد الكافية بين الأطراف المعنية لفائدة الأسر والمجتمعات المحلية.

١٧ - واستحدثت المكسيك النظام الوطني للتنمية الشاملة للأسرة؛ وأنشأت وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان آليات تنسيق لشؤون الأسرة؛ واستحدثت قطر المجلس الأعلى لشؤون الأسرة الذي يُعالج قضايا الأسرة بصفقتها جزءا لا يتجزأ من طائفة المسائل الاجتماعية برمتها. ولدى بيرو والفلبين لجان أو مفوضيات مشتركة بين القطاعات لتنفيذ خطط العمل الوطنية وتوفير الدعم؛ واستحدثت البرتغال المنسق الوطني لشؤون الأسرة، كما أنها تقوم بوضع وتنفيذ سياسة عامة ومتكاملة لشؤون الأسرة.

جيم - الإصلاحات القانونية

١٨ - ويعد اتخاذ تدابير ملموسة تشمل استكمال وإصلاح الإطار القانوني المنظم للأسرة وقانون الأسرة وسيلة أخرى لمعالجة قضايا الأسرة. وقد استعرض عدد من البلدان دساتيره وأنظمتها القانونية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالأسر والأطفال والمراهقين والشباب والمسنين وذوي الإعاقات. ويمكن للإصلاحات القانونية أو لإقرار مدونة قانونية للأسرة أن تُوفر الحماية القانونية للأسر وأطفالهم.

١٩ - وتشمل البلدان، التي تعمل حاليا على إدخال إصلاحات على قانون الأسرة أو أدخلتها بالفعل، أرمينيا التي أصبح لديها قانون جديد للأسرة يُفرد بابا خاصا لمشاكل الأطفال المحرومين من الرعاية الوالدية، ويُفصل الأساس القانوني للتبني؛ وبوركينا فاسو التي تُجرى استعراضا للصكوك القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وحماية الأسرة؛ وهنغاريا التي غدا ما أدخلته من تنقيحات على الإطار القانوني لضمان مزيد من الدعم للأسر مشتملا على تحريم التعذيب الجسدي؛ وملايف التي نقحت قانونها المتعلق بالأسرة فيما يخص مسألة الطلاق، وتُجرى حاليا أبحاثا لتحليل الأثر؛ وفييت نام التي تُطور نظامها القانوني وسياساتها القائمة على الأسرة لتهيئة إطار قانوني مناسب لتحقيق التنمية الأسرية السليمة والمستدامة.

دال - جمع البيانات والبحث

٢٠ - أبلغت الحكومات عن وجود حاجة مستمرة لجمع البيانات والبحث المعمق بشأن الأسرة ووظائفها وعلاقتها ودينامياتها. ومن المنهجيات المقترحة إجراء استقصاءات وطنية منتظمة عن حالة الأسرة. وسيُساعد البحث على زيادة الوعي بمسائل الأسرة وستُنير المعلومات المُجمّعة وتؤيد تعديلات السياسات الراهنة ووضع سياسات جديدة.

٢١ - ويُجري العديد من البلدان أبحاثاً في مجال الأسرة. وتعمل حكومة بوليفيا مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع مؤشر للتنمية البشرية مع تركيز على الأطفال والأسر. وفي إيطاليا، يقوم المرصد الوطني المعني بالأسرة برصد المؤشرات الاجتماعية - الديمغرافية وتحليل التغيرات في بنية الأسرة. ويقوم أيضاً بتحليل وانتقاء ونشر أفضل الممارسات التي جرى تطويرها على الصعيد المحلي. وأجرت ماليزيا، في سنة ٢٠٠٤، الدراسة المسحية الرابعة للسكان والأسر في ماليزيا بهدف جمع البيانات ذات الصلة بالموضوع. ونُشرت نتائج البحث المتعلق بالأسرة في المجلة الماليزية لعلوم الأسرة. وأجرت قطر العديد من استقصاءات جمع البيانات المتعلقة بالأسرة، مثل استقصاءات ميزانيات الأسرة، واستقصاء صحة الأسرة والطفل، ودراسات أخرى عن تأثير المربيات في الأطفال وفي التربية الاجتماعية.

٢٢ - ويُشرف النظام الوطني المكسيكي للتنمية الشاملة للأسرة على أنشطة البحث لدعم تصميم السياسات العامة من منظور أسري وينفذها. وأجرى المكتب في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ تحليلاً للأسرة المكسيكية شمل تحديد تركبة الأسر المكسيكية وبنيتها وجمع الآراء والمواقف والقيم لدى الناس من مختلف الأجيال للحصول على توصيف شامل للأسرة المكسيكية بمختلف أبعادها يُستعمل في صياغة السياسات.

هاء - توفير الخدمة الاجتماعية

٢٣ - تكتسي الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية وخدمات سوق العمل أهمية حيوية للنهوض برفاه الأسر. وتُعدّ تحسينات نوعية الخدمات الاجتماعية وطريقة توفيرها سبباً آخر سيمكّن الحكومات الوطنية من التأثير إيجاباً على حياة الأسر. وقد قامت بعض البلدان إما بإدخال إصلاحات على توفير الخدمات الاجتماعية أو توسيع نطاقها. وقد زادت هنغاريا استحقاقات الوالدين ممن لهم أطفال مرضى أو معاقون؛ وزادت لاتفيا العلاوات الاجتماعية المُخصصة للأطفال؛ وحسّنت نيوزيلندا من الدعم المالي للوالدين وأطفالهم، بما في ذلك تقديم المساعدة لزيادة الدخل، ودعم السكن والإعانة على رعاية الأطفال؛ ووسعت باكستان نطاق الوصول إلى تغطية الرعاية الصحية، ولاسيما الرعاية الصحية للأم والطفل؛

وعملت الولايات المتحدة على إصلاح السياسات التعليمية، بما فيها تعليم الطفولة المبكرة، واستمرت في إصلاح برامج مساعدة الدخل؛ واستحدثت عُمان دائرة لتوجيه الأسرة وإرشادها، توفر المشورة، وزيادة الوعي وخدمات الوقاية لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية والنفسية.

٢٤ - وتسعى دائرة الشؤون الاجتماعية في قطر إلى المحافظة على انسجام الأسرة والحيلولة دون تفككها عن طريق تنفيذ برامج وخطط تُركز على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المُتدني وعلى المُسنين والأيتام والمطلقات من النساء والزوجات المُتخلى عنهن وأسر المساجين.

٢٥ - بيد أن توفير الخدمات الاجتماعية في بعض البلدان يواجه تحديات بالغة نظرا للأعداد الكبيرة للأسر التي تعيش في الفقر. ويصدق هذا على وجه الخصوص في حالات العديد من البلدان النامية. واحتفلت السنغال باليوم الدولي للأسرة سنة ٢٠٠٤ تحت شعار "الأسرة والفقر"، وكان مناسبة لمناقشة ومعالجة السبل الكفيلة بالتخفيف من الفقر بين الأسر والتركيز على التحديات القائمة حيث يعيش حوالي ٥٠ في المائة من الأسر في الوسط الحضري و ٧٥ في المائة من الأسر الريفية في ظل الفقر. واغتنت بوركينا فاسو فرصة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة للفت انتباه مواطنيها إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به الأسرة في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومنع نقله من الأمهات إلى الأطفال.

٢٦ - وتعمل أيضا إندونيسيا على مكافحة الفقر في أوساط الأسر. وحسب تعداد أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية، هناك ٩ ملايين أسرة تضم ما يُناهز ٣٧ مليون نسمة يعيشون في ظل الفقر. وتمثل استجابة حكومة إندونيسيا في اتخاذ تدابير لتعزيز القضاء على الفقر والنهوض بالحياة الديمقراطية عن طريق اتباع نهج مُركّز على السكان.

واو - كشف العنف داخل الأسرة ومنعه

٢٧ - تعترف الحكومات بأن العنف المنزلي مهما كان نوعه، ولاسيما العنف المُوجه ضد النساء والفتيات، يُمثّل مشكلة اجتماعية، وتهديدا لاستقرار الأسرة وانسجامها وانتهاكا للكرامة الإنسانية. وتعزم بوركينا فاسو إجراء دراسة عن العنف المنزلي، مع التركيز على الزيجات المفروضة. وفي سنة ٢٠٠٤، شرعت كولومبيا في عملية لوضع نماذج وتصميمها وإجازتها لمنع العنف وذلك في سياق التنقيف والتعبئة لتعزيز الانسجام داخل الأسرة. وشملت تلك الجهود أيضا وضع نموذج لتوفير العناية لضحايا العنف الجنسي، حيث لوحظ أن العنف الجنسي يمكن أن يُشكّل أحد عناصر العنف داخل الأسرة.

٢٨ - واستحدثت ملديف نظام دعم متعدد القطاعات لضحايا العنف المنزلي؛ وأنشأت باكستان مراكز أزمة في العديد من المدن، بهدف توسيعها مع مرور الوقت لحماية النساء ضد شتى أنواع العنف وتقديم المساعدة القانونية وغيرها من أنواع المساعدة إلى النساء لمجابهة الحيف الناشئ عن التمييز ضدهن؛ ووضعت الجمهورية العربية السورية، بمشاركة لجان من السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، استراتيجيات وطنية لحماية الأسرة، بما في ذلك حماية النساء والأطفال من العنف.

زاي - الإجراءات والمسائل ذات الصلة

٢٩ - تشمل الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتصلة بالأسر تحسين مركز المرأة ووضعها في باكستان؛ ووضع برامج لتشجيع الأبوة المسؤولة في الولايات المتحدة؛ وتحسين الخدمات الحكومية والدعم الاجتماعي في الفلبين لحماية الرعايا الذين يعيشون ويعملون في الخارج؛ والسعي إلى وضع سياسات في الدانمرك، مثل زيادة مرونة إجازة الأمومة وإتاحة مزيد من الخيارات أمام الرعاية النهارية لمساعدة الأسر على تحقيق توازن سليم بين العمل والحياة الأسرية؛ ووضع برامج شاملة، في العديد من البلدان، لمساعدة الأسر القائمة على أحد الوالدين.

رابعا - المتابعة من جانب برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة

٣٠ - ودعت الجمعية العامة في قرارها ١٧٤/٥٩ الأمين العام أن ينشر، في إطار الموارد الموجودة، وبحلول موعد انعقاد الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، جميعاً لأنشطة التعاون الإنمائي الموجودة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الأسرة. والغرض من التجميع هو توفير معلومات عن الأنشطة الجارية في مجال الأسرة لتستعين بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والدول الأعضاء والمراقبون. وشجع القرار أيضاً على تعزيز التعاون فيما بين المنظمات والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالأسرة؛ كما شجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على العمل، في إطار الموارد الموجودة، على زيادة تبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي؛ وشدد على أنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل الاضطلاع بدورها في برنامج العمل المتعلق بقضايا الأسرة، بما في ذلك مواصلة التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، من بين جهات أخرى، لتعزيز القدرات الوطنية عن طريق تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة الصادرة بشأنها تكاليفات.

٣١ - وعبر قرار الجمعية العامة ١١١/٥٩ أيضا عن نفس الرغبة في تحقيق مزيد من التعاون، حيث شجّع، ضمن جملة أمور، وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها اللجان الإقليمية، على التعاون على نحو وثيق ومُنسّق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في القضايا المتعلقة بالأسرة.

٣٢ - واستجابة لتلك الدعوة، بادر وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتوجيه رسائل كتابية إلى الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية للأمم المتحدة ورؤساء برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة ومعاهد البحث والتدريب ذات الصلة بالموضوع، وإلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وطلب في تلك المراسلات جميع المعلومات ذات الصلة بالموضوع، كما طلب كذلك أسماء وعناوين الاتصال بالأشخاص المسؤولين عن الأنشطة المتعلقة بالأسرة في كيانات الأمم المتحدة، بهدف تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات. وهكذا، يُعتبر أن عملية ضم عناصر وثيقة التجميع قد بدأت. وتدعوا الخطط إلى إصدار التجميع بحلول موعد الدورة الرابعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣٣ - وإضافة إلى هذا، نَقَد برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أو دعم تنفيذ طائفة من الأنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة ومتابعة أعمالها. وتشمل الأنشطة ما يلي:

(أ) حلقة نقاش للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة، نُظِّمَت بالاشتراك مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك. وعقدت حلقة النقاش بعد ظهر يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في أعقاب الجلسة العامة المُكرَّسة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة أثناء انعقاد الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. وشارك في حلقة النقاش ممثلون عن الحكومات واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع المدني؛

(ب) الاحتفال باليوم الدولي للأسرة (١٥ أيار/مايو). وتم الاحتفال باليوم في مقر الأمم المتحدة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ تحت شعار "فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورفاه الأسرة". وتضمنت الاحتفالات، التي نُظِّمَت بالاشتراك مع إدارة شؤون الإعلام، عرض شريط فيديو وحلقة دراسية عن الموضوع. وكان من بين المتكلمين ممثلون عن الحكومات وعن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

(ج) حلقة دراسية عنونها: "الآباء وصحة الأسرة" نُظِّمَت بالتعاون مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة. وشملت الحلقة الدراسية عروضاً قدمها خبير أكاديمي

قام بإعداد دراسات تشاركية عن الأبوة أسهم فيها آباء منحدرين من الجاليات المهاجرة في نيويورك، وموظف شؤون اجتماعية يعمل مع الآباء والأطفال في إطار برنامج صحي للمدارس العمومية في مدينة نيويورك؛

(د) وجرى استكمال وتنقيح وتحرير دراسة عن انعكاسات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأسرة، عنوانها: "الإيدز والأسرة: خيارات السياسة العامة أمام أزمة في رأسمال الأسرة" وستصدر وتُنشر في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥؛

(هـ) المشاركة والتمثيل في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وشمل التمثيل خلال سنة ٢٠٠٥ المشاركة في مؤتمرات دولية في روما، إيطاليا ومورسيا، إسبانيا، وبروفو، في ولاية يوتاه بالولايات المتحدة.

(و) وقدم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأنشطة الأسرية الدعم للحلقة النقاش المنظمة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على هامش الجلسة العامة للجمعية العامة المُخصّصة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وسيساهم الصندوق أيضا في نشر دراسة عن انعكاسات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأسرة.

٣٤ - وأتاحت هذه الأنشطة فرصا، بل وستستمر أيضا في إتاحة الفرص للممثلين الحكوميين وغير الحكوميين، والخبراء وغيرهم من الفاعلين المهتمين من أجل تبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات التي يُمكن أن تساهم في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة تُعنى بالأسرة.

خامسا - مقترحات وتوصيات

٣٥ - يُسلط هذا التقرير الضوء على بعض الإجراءات الوطنية الحديثة لتعزيز رفاه الأسر والنهوض به، ويعرضُ بعض الأنشطة الحديثة لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة. وقد تود الجمعية العامة عند نظرها في إجراءات المتابعة للذكرى السنوية العاشرة، أن تنظر إلى التوصيات التالية:

١ - أنشأ عدد من الحكومات آليات للتنسيق أو أعاد تنشيطها للتحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة. وقد تود الجمعية العامة أن تدعو الحكومات إلى الإبقاء على تلك الآليات والاستمرار في استخدامها لتنسيق السياسات والأنشطة.

٢ - يمكن أن يساعد التعاون الدولي البلدان على بناء القدرة الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات تستجيب لحاجة الأسر والتحديات التي تواجههم. وتيسيراً للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة سعياً إلى تعزيز القدرات الوطنية، يمكن للجمعية العامة أن تُشجع البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة للنظر في كيفية إدماج منظور أُسري في أنشطتها وتحديد جهة اتصال في مكاتبها تُعنى بمسائل الأسرة ويمكن لها كذلك أن تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاستفادة من المبادرات الراهنة لنشر تجميع لما هو قائم من أنشطة التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون في مجال الأسرة.

٣ - تسليماً بالحاجة إلى مزيد من بناء القدرة على الصعيد الوطني لتعزيز وتيسير وضع السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها، يمكن للجمعية العامة أن تشجع الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأسرة لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من توفير مساعدة موسّعة للبلدان عند الطلب.

٤ - تسليماً بالحاجة المستمرة إلى بيانات وأبحاث معمقة عن الأسرة ووظائفها وعلاقتها ودينامياتها، وبناء على تجربة بعض البلدان التي أجرت دراسات استقصائية ومسحية، يمكن للجمعية العامة أن توصي بأن تُشجع الحكومات أنشطة البحث التي تُوفر مدخلات للسياسات العامة من منظور أُسري، باستخدام منهجيات تشاركية وتقنيات لتحديد المسائل ذات الأولوية واحتياجات الأسر، وتحديد هياكل الأسر وتكوينها وتُجمّع الآراء والمواقف وقيم الناس من مُختلف الأجيال. وقد ترغب الجمعية أيضاً في أن توصي بدعم أنشطة البحث الحكومية بالأبحاث والمنشورات المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة التي يُجريها ويدعمها برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة.

٥ - قد ترغب الجمعية العامة في النظر في الدعوة إلى أن تُركز تقارير الأمين العام المتعلقة بمسألة الأسرة في مواضيعها مستقبلاً على مسألة واحدة أو عدة مسائل تمسّ الأسر وسياساتها، وأن تفتح المجال لتبادل المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ تلك السياسات. ويمكن للتقرير أن يُقدم تحليلاً عن أفضل السبل التي يمكن بواسطتها للحكومات والسياسات العامة أن تُعالج المشاكل الخاصة.